مفهومنا للحوار

منذ جلسة الحوار الأولى الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، ثبت لنا أن صحف ومنابر ومواقع «المشترك» لم تتوقف يوماً واحداً عن محاولات توتير الأجواء وتعكير صفو الحوار وذلك بهجومها المتواصل على الطرف الآخر.. وهذا ما أشار إليه الأستاذ باجمال قبل ستة أعوام تقريباً، بقوله:(مانراه ونسمعه لا يُحسّن أجواء النقاش..أنا أشتمك وأخاطبك بكل ماهو سيئ، ثم أقول لك تعال نتفاهم ،هذا لايجوز ..التفاهم يحتاج إلى أجواء ودية)، ويكفي أن تقرأ واحدة من صحف المعارضة أو الصحف المدعومة من قبلها ،لتستشف عقلية النظرة الواحدة..ومن هنا نخلص إلى أن إبداء حسن النوايا عامل أخل به «المشترك» أولاً وهو ملوم.. وهنا دعونا نستعين بمتخصصين في هذا الجانب..ولنقرأ للدكتور أحمد زايد من كتابه القيّم المعنون بـ«سيكيولوجية العلاقات بين الجماعات» والصادر عن سلسلة «مؤسسة عالم المعرفة» لشهر ابريل ٢٠٠٦م ..حيث يقول بهذا الصدد:«يقع سلوك المتفاوضين بين أربعة أنماط من التوجه الدافعي وهي:إما أن ينزعوا إلى الفردية..وإما أن تكون لديهم نزعة للإيثار، وحب الغير، وإما أنهم متنافسون ،أو أنهم متعاونون.. وتختلف هذه التوجهات في الدرجة التي من المفترض أن يظهرها الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين.. فإذا غلبت عليهم النزعة الفردية،فهذا يعني أنهم سوف يهتمون أولاً برفع مكسبهم إلى الحد الأعلى دون الاهتمام بالآخرين.. وإذا غلبت عليهم نزعة الإيثار وحب الغير فإنهم في هذه الحالة سوف يعلون من مكسب الغير أو الآخرين.. أما إذا غلبت النزعة التنافسية، فهذا معناه أنهم سوف يعملون على إعلاء مكسبهم الشخصي على حساب الآخرين.. وإذا غلبت النزعة التعاونية فسوف يعملون–في مثل هذه الحالة– على إعلاء مكسبهم الشخصي بالإضافة إلى إعلاء مكسب الآخرين أيضاً..ويخلص د.أحمد زيدان في هذا التحليل إلى قوله: «وطبقاً لما تقدم، نستطيع أن نقول : تأتي الحلول الفعالة المتعاونة إذا غلبت النزعة التعاونية على الأفراد القائمين بعملية التفاوض»..

وخلاصة القول:إذا أرادت المعارضة أن تنجح في الحوار القادم،فعليها أولاً أن تلتزم بأخلاقيات الحوار،وثانياً أن تحسن اختيار مندوبيها أو القائمين على عملية الحوار بحيث يغلّبون النزعة التعاونية الكفيلة بتأمين مخرجات هذا الحوار الوطني.

ali.s15@hotmail.com

عسر الحكم في محاكمنا

نعمت عيسى

تطفو على سطح الشارع اليمني ظاهرة حقيقية، لسعت نيرانها كل مواطن يتعايش مع يومياتها ويتباكى في كل لحظاته عندما يكون في حرمها المبجل.. ألا وهي محاكمنا المسورة وقضاتنا الموقرون، الذين تخلو نفوسهم من روح التقدير للحياة التي يعيشها هذا المواطن أو ذاك.. وذلك بما يقومون به من تماطل وتحايل على بعض القضايا دون الاحساس بالمسؤولية التي قد يترتب عليها حجز أو حبس أناس في ذمة قضايا طال عليها الأمد ولكنها بعذر رسمي ومُصاغ قانوني ألاّ وهو «رهن المحاكمة».

حقيقة يصعب على الجميع حال هؤلاء المساجين في السجون اليمنية، الذين مرّ عليهم زمن دون أن تحرك قضاياهم أو حتى ينظر الى مستقبلهم ومستقبل أسرهم القابعين في سجن الحياة الصعبة دون مُعيل لهم أو راعٍ لاحتياجاتهم، فكلاهما مساجين بلا حرية إلاّ ان منهم خلف قضبان حديدية وآخرون خلف جدران حجرية يسودها الألم والحزن والجوع وقلة الحيلة.

أما آن لقضانا أن ينظروا بعين الرحمة لهذه القضايا وأن يحسموها بصورة مستعجلة لإنصافهم بإصدار الحكم ومنطوقه الذي قد يسعد أسرة أو يحزنها، ولكن يبقى ذلك هو الحل الصائب لمعرفة مصيرهم المحتوم دون القبوع والانتظار خلف أسوار السجون وقضبانها والسنون تمر من أعمارهم وهم لا حول لهم ولا قوة الا قوة الصبر والنسيان، في حين أن قضانا تتكبل ألسنتهم بسلاسل اللامبالاة متجاهلين ما يزرعون بلا مبالاتهم من أحقاد وشرور تنبت في نفوس هؤلاء الضعفاء وأبنائهم من أجيال هذا الوطن الغالي.

ألا يشعر هؤلاء القضاة بتعب الإجراءات في المحاكم وبصعوبة الحضور للمتابعة أم أنهم أصبحوا في عداد موتى الإحساس، وبقيت أجسادهم فقط هي التي ترسو على كراسي منصات القاعات في الجلسات بهذه المحاكم التي يديرون فيها أمر شؤون سكان من حولها.

والله.. إنه لعجب عجاب أن يكون ذلك حال قضانا وهم أقسموا بأن يكون العدل قولهم والرحمة والإحسان مقصد نفوسهم بعد الله تعالى.. فيا مَنْ يسمعني من هيئة التفتيش القضائي ويسمع أنين هؤلاء المظلومين من المساجين أن يلتفت بصورة عاجلة لأمرهم وأن يتم الحسم الجزائي لهؤلاء القضاة في مختلف محاكم الجمهورية بأن تضعوا لعسر منطوقهم حداً لتسعدوا بذلك قلوبا تقلبت ودموعا انهمرت بسببهم، وتنزعوا بذلك بذور الاحقاد النابتة بهذا المجتمع التي ينعت وترعرعت برش هؤلاء القضاة قطرات الندى الناتجة من برودهم على هذه القضايا وأصحابها.

فلا تنسوا يا قضاتنا ان هؤلاء المظلومين يناجون ربهم برفع الظلم عنهم وإنصافهم، كما نناجي نحن مع اخواننا في هذا البلد بأن يحفظ الله اليمن من كل فاسد وطاغية سولت له نفسه أن يعيث في الارض وفساداً.

فتوجهوا الى ربكم ليصلح حالكم ويهدي سبيلكم إن كنتم إياه ترهبون..والله من وراء القصد

المحافظات الجنوبية ليست ملكاً للعصابات!!

لا ندري أي غباء سياسي وانعدام للرؤيا الواضحة أو حتى المغشوشة لدى قيادات أحزاب «اللقاء المشترك» وتحديداً قيادة الحزب الاشتراكي اليمني (أحد أبرز هذا اللقاء)، حين يعتقدون أن المحافظات الجنوبية ملك لهم، حتى بعد أن حقق الشعب وحدته المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، والدفاع عنها صيف عام ١٩٩٤م عندما حاولت عصابة الردة والانفصال في قيادة (الاشتراكي) بالقوة العسكرية إعادة الوطن الى زمن التشطير، حيث كانوا يحكمون أبناء المحافظات الجنوبية بالقهر والشمولية والحزب الواحد الذي «لا صوت يعلو فوق صوت الحزب» وأنه «عقل وضمير وشرف الشعب!!»..

أحلام وأوهام مريضة ورهانات فاشلة لأن الوطن.. هو ملك للشعب وليس لحزب أو جماعة حتى أن المؤتمر الشعبي العام اختاره الشعب بكل شفافية وعبر صناديق الاقتراع بصورة ديمقراطية لا يمكن التشكيك فيها حاكما وقائداً لهذا الوطن دون غيره من الاحزاب التي ما أن يمر يوم حتى نرى نفور المزيد من أعضائهم وانصارهم.. ولا أبالغ إن قلت إن أحزاب اللقاء المشترك تعاني منذ الانتخابات الرئاسية والمحلية أواخر عام ٢٠٠٦م انقسامات وانشقاقات تهدد بانهيارها خاصة بعد اختيار قيادتها اسلوب الفوضى والتخريب والخروج على النظام والقانون وانتهاك الدستور للاستيلاء على السلطة بعد أن وجدت هذه القيادات أن الشعب في كل ربوع الوطن ليس معهم وانما مع المؤتمر الشعبي العام ورئيسه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

هذا المشهد الذي يتجسد فيه وبأصدق المعاني التفاف الشعب حول قائده الرمز والتنظيم الذي وضع متطلبات المواطنين وحاجياتهم ومستقبل الوطن وازدهاره جعل المرجفين أصحاب المشاريع الصغيرة والاحلام والأوهام المريضة في قيادات (المشترك) يلجأون الى بث أساليب نتنة كريهة منها ثقافة الكراهية التي محتها الوحدة واستبدلتها بثقافة التسامح والمحبة والبناء والتآخي وتقبل الرأي الآخر وإفساح المجال لأن يحكم الشعب نفسه عبر صناديق الاقتراع.

لا أحب أن أطيل في قراءة صفحات سوداء يعرفها كل أبناء شعبنا وخاصة أبناء المحافظات الجنوبية الذين وجدوا بالوحدة والقائد خلاصهم من هذه الشرذمة التي جعلتهم يعيشون متخلفين عن التاريخ عند حكمهم للمحافظات الجنوبية.. وتحاول الآن عبر بعض عصابات التخريب والتقطع من عابدي المال الحرام المرسل اليهم من الخارج إعادة التشطير وهو أمر أكده الشعب قبل القيادة السياسية أنه أبعد من عين الشمس.

إن دعوة المعتوهين الشارع الى مقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة وعرقلة إجرائها في موعدها المحدد السابع والعشرين من ابريل القادم ما هي إلا «حشرجة الموت» الذي ينتظر هذه الاحزاب كما انتظر الحزب الاشتراكي صيف ١٩٩٤م.. فالجنوب ليس ملكاً لعصابات النهب والتقطع ومدّ اليد الى الخارج على حساب الوطن الذي منحهم الانتماء.

من يجرؤ على الاعتراف المنصف للوطن

د/ علي مطهر العثربي

لم تكن أحزاب اللقاء المشترك لتدرك أن الشعب يمكن أن يتنبه لممارساتها الكيدية وتضليلها للجماهير وزيفها الإعلامي، لأنها اعتقدت بأنها قد بنت امبراطورية متكاملة في ممارسة التضليل وزودتها بالأيديولوجية المثيرة للعاطفة والإمكانات اللازمة لذلك، وأنها وفّرت ذلك في القرية والمدينة والأحياء المكتظة بالسكان، وأنها ببناء هذه الامبراطورية قد بنت جداراً عازلاً يفصل بين المواطن والحقيقة، وأن المواطن لا يعرف الا ما يأتي عن طريق تلك الامبراطورية فقط، وظنت هذه الاحزاب أنها قد أحكمت السيطرة بذلك الجدار العازل والمخيف، وأن ما تقوله وتفعله خارجه من مخالفات للسياسة الشرعية والشعارات والأهداف والمبادئ التي ترفعها داخل الجدار لا يمكن أن يخترق الجدار ويصل الى الداخل المظلم ليبدد الظلام المصطنع والزيف المشرعن ويعري الحقيقة.

إن القائمين على بناء امبراطورية الزيف والوهم قاموا ببناء الجدار العازل من وقت مبكر منذ بداية ١٩٩٦م، واستفادوا عقب المرور باستراتيجية بعضهم البعض المستخدمة والمجربة في حرب بعضهم ضد البعض الآخر، وقد جمعهم هدف وحيد هو الانتقام من الشعب الذي لم يمكنهم من الوصول الى السلطة عبر صناديق الاقتراع والممارسة الديمقراطية، وأن اسقاط النظام لا يتم الا بتحالفات القوى الانقلابية مهما كانت شهرة العداوة بينهم، فقد أجمعوا على تأجيل ثاراتهم ضد بعضهم البعض الى ما بعد اسقاط النظام وجعلوا من الشعب كبش الفداء، واعتمدوا سياسة تثوير الشارع، ولم يخالجهم الشك لحظة في عدم النجاح ولذلك وضعوا أنفسهم في غرف مظلمة واستعانوا بشياطين الانس والجن في سبيل تحقيق هذا الهدف، وغاب عن تفكيرهم وعي الشعب وقدرته على اختراق الامبراطورية المضللة وتحطيم الجدار العازل وكشف الحقيقة، وجاءت انتخابات ١٩٩٧م وحققوا نجاحاً لا يستهان به في المدن الرئيسة، الامر الذي زاد من تحالفاتهم والتفافهم حوله، ثم جاءت الانتخابات النيابية الثالثة في عام ٢٠٠٣م، وأعطت قدراً من الموضوعية لتقييم الأداء واسقطت من منظورهم السيطرة على المجلس النيابي بعد أن اسقطوا كذلك من منظورهم السيطرة على المجالس المحلية عقب انتخابات ٢٠٠١م، وقبلوا بكل ذلك على مضض وأظهروا حالة من الهدوء الذي يسبق العاصفة وخلقوا هدفاً جديداً، وبدأوا رحلة جديدة من الاعتماد على ترسيخ بناء منظومة الامبراطورية المضللة والتعهد بتوفير الامكانات اللازمة لها واستخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة في سبيل الغاية التي يسعون لها، بل الأهداف والمبادئ والوسائل لتحقيق الغاية الشيطانية الجديدة، وهي التركيز على انتخابات ٢٠٠٦م ودخلوا مع المؤتمر الشعبي العام في حالة تهدئة مؤقتة، أظهروا فيها حسن النية، وربما لم يدرك ذلك الخداع الا القليلون من القيادات السياسية والمهتمين بالتعددية السياسية في اليمن، وتفرغوا لتقوية علاقاتهم بالمنظمات الدولية وركزوا على طرح المساوئ وأظهروا الحرص على الديمقراطية والمشاركة السياسية، وركزوا في داخل الجدار العازل على كيفية انتزاع مقعد رئاسة الجمهورية وقدموا للمؤتمر الشعبي العام طعماً سهلاً هو المجالس المحلية، حيث تبين عدم الاهتمام بها ووحدوا جهودهم وطاقاتهم على الانتخابات الرئاسية وصار لديهم اقتناع مطلق بأن الرئاسة قد وصلت اليهم على طبق من ذهب، ولكن لأن النية لم تكن سليمة وقعوا في العديد من الأخطاء التي كان من أبرزها سوء الاختيار للمرشح الرئيسي والمرشح المستقل المدعوم منهم وحالة الغرور الذي قادهم الى فضح أنفسهم من البوح عن أسرار عجائبهم التي طبخوها خلف الجدار العازل من الداخل وأدوات ووسائل الحملة الانتخابية والخطابات غير الواقعية والمظاهر المخيفة التي ظهروا بها أمام المواطن داخل الجدار العازل، وبذلك كله اسقطوا انفسهم بأنفسهم وحطموا ما بيتوه من مكر وكيد وتضليل بأيديهم، بينما الطرف الآخر اعتمد على الله وحده ساندته الإرادة الجماهيرية المستمدة من الإرادة الإلهية وحققوا الانتصار المبين الذي أسقط كل الرهانات وحطم طلاسم الغدر والمكر والكيد.

لقد دخل اللقاء المشترك بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية في مرحلة جديدة سادها تبادل الاتهامات بين مكوناتها وجمعتهم العديد من اللقاءات من أجل الوصول الى بناء استراتيجية جديدة لكيفية اسقاط المؤتمر الشعبي العام ولم يكن أمامهم سوى الاتفاق على ضرورة إيصال البلاد الى الفراغ الدستوري من خلال تكتيك الحوار الذي طال أمده دون الوصول الى الوفاء بما طرحوه للاتفاق واستعانوا بالتخريب والتمرد وساندوا العنصرية في أرجاء الوطن واستخدموا كل شيء في سبيل الوصول الى تعطيل المؤسسات الدستورية وتعليق الدستور، الا أن الشعب اسقط كل رهاناتهم الخاسرة ومضى نحو العلياء وأعطاهم الفرصة تلو الأخرى لعلهم يعودون الى الصواب ومازال باب الفرصة مفتوحاً.. فهل يقرون بأخطائهم وينخرطون في صف الوطن.

الحوار الاستنزافي للزمن التنموي

محمد حسين العيدروس

إن الحضارات الأولى لم تنشأ إلاّ حيث وُجدت فرص النشاط الاقتصادي، وحين انهار سد مأرب هاجرت العديد من القبائل اليمنية دونما اكتراث لمجدها السياسي الذي كانت عليه مملكتها لأن التجارب ألهمتها حكمة أن «الجدب» لا يبني دولة، ولا يحفظ عزة أي شعب، ولولا أنها شيدت السد أولاً لما تسنى لها رفع قواعد مملكة سبأ العظيمة، ولما ذاع صيتها في أرجاء المعمورة.. فكان حقاً علينا أن نتساءل: ما بال مقرات سياسية اليوم تراهن على ارتقاء الكراسي أولاً حتى لو جعلت الثمن إعادة اليمن إلى زمن «الجدب»..!؟

عندما اختارت الشعوب التحول الديمقراطي فإنها لم تفعل ذلك إلاّ بعد أن أنهكتها حلبات الصراع على الحكم واستنزفت مواردها وطاقاتها البشرية، وعطلت نماءها الحضاري، فكفلت لبلدانها أنها بالممارسة الديمقراطية استقراراً ومناخاً آمناً أطلقت عنان نهضتها التنموية حتى بلغت ما هي عليه اليوم من قوة اقتصادية ونفوذ سياسي دولي..غير أن العكس من ذلك تماماً ما اتجه المتنطقون بشعارات الديمقراطية في ساحتنا اليمنية إلى قراءة أبجديات الثقافة الديمقراطية بالمقلوب.. وبدلاً من ان يتخذوها وسيلة جعلوها غايتهم النهائية التي يضحون من أجلها بالمؤسسات الدستورية، ويعطلون لأجلها الحركة التنموية، ويشلون بها الحياة السياسية، ويحملونها إلى الشوارع لتعكير سلم المجتمع وإباحتها للنهب والتخريب والتقطع وسفك الدماء البريئة باسم النضال..!

عندما يتمنطق البعض بلغة الديمقراطية ينبغي عليه أولاً التحلي بثقافتها ليتفادى كشف ضحالة وعيه السياسي حين يصر على فرض رأي الأقلية على الأغلبية ويعتبرها ديمقراطية حقيقية.. أو حين لا يكون لدى حزبه سوى مقاعد محدودة جداً وينصّب نفسه وصياً وناطقاً باسم (٢٥) مليون مواطن.. أو حين ينفصل من عام لآخر من العملية الانتخابية ويعد ذلك بطولة ديمقراطية.. أو حين يهدد بفوضى خلاقة ويحاول إقناع الجماهير بأن الفوضى ثقافة ديمقراطية وأن الاستقواء بالخارج تعبير عن احترام السيادة الوطنية..لاشك أن ذلك المنحى في التعاطي مع الديمقراطية يصبح مصدر قلق الدولة حين يكون مبعثه كيان سياسي يحظى بثقل جماهيري، إلاّ أنه حين يترجم ثقافة قوى فاقدة للقاعدة الشعبية فإنه يحمّل السلطة مضاعفة جهدها في نشر الوعي الديمقراطي وترسيخ التجربة بمزيد من الممارسات الديمقراطية، لأن أي تعطيل أو إرجاء للحقوق الدستورية المكفولة للشعب في المشاركة السياسية سيعني النشوز السياسي، وإمعاناً في ترويج وتشجيع وسائل الابتزاز السياسي وإفراغ الديمقراطية من قيمها الأخلاقية والإنسانية الرامية لتعزيز الإرادة الشعبية في صنع القرار السياسي وليس مصادرتها بالترهيب والفوضى.

وطالما أن من سبقنا إلى التحول الديمقراطي كان خياره مصدراً للنهوض التنموي الشامل، فإن الزمن المستنزف في الحوارات العقيمة وحول طاولة المساومات، إنما هو مستقطع من العمر التنموي الحضاري لليمن، ومن الحق الإنساني للأجيال في ضمان فرصتها المستقبلية في الحياة الكريمة.. وإذا كان الحوار والاتفاقات الجانبية بين الأحزاب يمثل لوناً من الشفافية الديمقراطية المعول عليها في تطوير التجربة، فإن الخطأ الفادح الذي ترتكبه هو فتح السقف الزمني لذلك إلى ما لا نهاية على حساب الحقوق الدستورية، حيث إن الأحزاب- سواءً الحاكم أو المعارضة- تمثل قواعدها التنظيمية وغير مخولة دستورياً في مصادرة حقوق ملايين المواطنين المستقلين الذين كفل لهم القانون فرصة المشاركة في صناعة القرار السياسي.ومن هنا فإن المصلحة الوطنية العليا تفرض علينا جميعاً وقف هذا الاستنزاف للزمن الحضاري لليمن، ورص الصفوف والالتفات إلى التحدي التنموي المرتبط بكثير من معاناة شعبنا وهمومه المعيشية، والذي مازالت تبعاته من بطالة وفقر وغيرهما تجر بلادنا إلى كثير من المشاكل الاجتماعية والفكرية التي لا مناص أمامنا اليوم لمواجهتها غير الاستثمار الأمثل لتوجهات القيادة السياسية في التحول إلى الحكم المحلي الواسع الصلاحيات الذي من شأنه حشد الجهود والطاقات الشعبية لكل وحدة إدارية وإشراكها في مسئولية التنمية الذاتية لنطاقها الجغرافي..ولابد من الوثوق بأن رفع قواعد الحركة التنموية هو الرهان الحقيقي على مخرجات سياسية وديمقراطية نوعية لأن ذلك الارتقاء بالإنسان أساس نهضة أي بلد.

تاريخية العلاقات اليمنية التركية

< يبدأ الرئيس التركي اليوم زيارته الرسمية للجمهورية اليمنية وهي أول زيارة له لطالما انتظرها بشوق لرؤية اليمن وشعبه والالتقاء بقيادته، بحسب تصريحاته حول هذه الزيارة التي تعد مهمة من كل النواحي، بالنظر الى تاريخية العلاقات اليمنية التركية، التي تعود الى قرون من الزمن، وبالنظر ايضاً الى توقيتها، والى طبيعة المستجدات في المنطقة.

لقد غدا الحضور التركي لافتاً في القضايا العربية والاسلامية ولها مكانته وتأثيره ايضاً، في الوسط الدولي، فالجمهورية التركية بحكم عراقتها وتاريخها وموقعها وإمكاناتها تستطيع أن تقوم بدور متميز، على أكثر من صعيد وفي صنع القرارات التي تنتصر للقضايا العربية والاسلامية، خاصة وإن لها مواقف طيبة وسارة على هذا الصعيد، وفي المساعي الجادة التي ترهنها سياستها الخارجية في التعامل مع اشقائها وأصدقائها.

لقد أصبح الدور التركي مطلوباً اليوم والعواصف والتحديات تستعر في أكثر من مكان، وأهداف الطامعين تزداد شراهة وجنوناً، فالمصالح التركية والعربية بحسب المعطيات وشواهد التاريخ في التقاء دائم، فلا يستطيع الاتراك، بحكم هذه العواصف والتحديات، أن يستغنوا عن العرب، ولا العرب أن يستغنوا عن الأتراك، وهما صنوان الزمن البعيد، الذي يؤرخ لهذه العلاقات التركية والعربية والاسلامية، وبضمنها اليمنية التركية.

الشعب اليمني، يعتز بعلاقاته مع الشعب التركي، واليمن وتركيا ترتبط بعلاقات متميزة وحميمة ضاربة الجذور، ودون شك فإن زيارة الرئيس التركي لليمن التي يبدأها اليوم ستدفع بهذه العلاقات خطوات الى الأمام بما يخدم مصالحها المشتركة وستفتح أمامهما آفاقاً رحبة، نحو مزيد من التعاون والتنسيق في كافة المجالات.

بوضوح
ابن النيل

الإرهاب والفتنة

< ربما كان لكل الظواهر الشريرة على مر العصور، ما يسعى صُنّاعها إلى تحقيقه من مكاسب مادية أو اعتبارية تتناغم مع طبيعة ما يختزنونه من حقد دفين في عميق دواخلهم.

فلعصابات المافيا على سبيل المثال.. مآربها ومراميها، وللقائمين عليها ما يعتبرونه مبرراً لأفعالهم.

غير أنه ومنذ كان تنظيم القاعدة الإرهابي إياه.. ونحن في حيرة من أمر قادته وزعمائه، بحيث لم نعد نعرف على وجه التحديد.. ما الذي يريده هؤلاء، وقد ذهبوا إلى حد إدمانهم حماقة ترويع الآمنين.. أينما أتيحت لهم فرصة التواجد بينهم، دونما يحصدون بالمقابل سوى ازدياد أعداد خصومهم أفراداً وجماعات، واتساع رقعة ما يكنه الآخرون لجميعهم من كراهية مشروعة بفعل ما يرتكبونه بحقهم.

وبدلاً من أن يلجأ هؤلاء الظلاميون من قادة وزعماء تنظيم القاعدة هذا.. إلى مراجعة أنفسهم قبل فوات الأوان.. راحوا يعملون على تسخير أفعالهم اللاإنسانية واللاأخلاقية في الآونة الأخيرة لكل ما من شأنه إثارة الفتن والضغائن في عديد مجتمعاتنا العربية والإسلامية على وجه الخصوص.

حدث هذا في العراق ومايزال.. ومنذ كانت مذبحة كنيسة سيدة النجاة في قلب العاصمة العراقية بغداد، قبل أكثر من شهرين، وقد راح ضحيتها العشرات من بني قومنا هناك بين قتيل وجريح..وحدث هذا بعدها في مصر.. وتحديداً مطلع عامنا الميلادي هذا، متمثلاً في استهداف كنيسة الاسكندرية شمالاً، وقد راح ضحية هذا الفعل الإجرامي على بشاعته.. أكثر من عشرين شهيداً بالإضافة إلى عشرات الجرحى والمصابين من أبناء المدينة، ليجري استثمار المغرضين لتداعيات هذا الحدث على نحو طائفي هو أبعد ما يكون عن جوهر ما يتسم به مجتمعنا العربي في أرض الكنانة من حيثيات التعايش بين عموم أبنائه.. أقباطاً ومسلمين.

ومثلما أعلن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين مسئوليته عن أولى العمليتين الإرهابيتين المشار إليهما.. فقد سارع كذلك إلى إعلان مسئوليته عن الثانية دونما خجل أو حياء.

لكل هذا وذاك.. نجد أنفسنا أمام ظاهرة إرهابية من نوع جديد، حيث لا غاية لصُنّاعها سوى ترويع الآمنين، ومن ثم.. إثارة الفتن والضغائن بين أبناء الوطن الواحد هنا أو هناك.

ولعن الله الإرهاب بكل أشكاله وألوانه.. وإلى حديثٍ آخر.

الديمقراطية

عماد زيـــد

لاشك أن التعددية السياسية، حقوق المرأة، حرية الرأي.. الخ، لم يكن ليتحقق وجودها لو لم تتحقق الوحدة اليمنية 1990م، كون تلك الجوانب مما جادت به خيراتها.

إلاّ أن هناك من أساء ممارستها لعدم ترسخها كثقافة في وجدان المجتمع اليمني خصوصاً وأن بعض الأحزاب لم تتعامل معها كقيمة إنما استخدمتها كآلية لتحقيق مصالحها.

الدكتور محمد جواد رضا في كتابه الاصلاح التربوي العربي خارطة طريق، آلمه تباهي أحد الكتّاب العرب بدور العشائر العراقية في عراق ما بعد صدام، باعتبار أن هذه العشائر كما عبّر الكاتب: «تعتز بنسبها وأصولها وتحفظ في ذاكرتها تأريخ نزوحها من جزيرة العرب موطنها الأول، واستقرارها في العراق أرض السواد، وقد تعزز الانتساب الى الأصول باعتباره فضيلة لا يضاهيها إلاّ بطولة الحرب، وبهذا تكون العشائر خزّانة القيم والتقاليد العربية الأصيلة وحاملة لواء الحرية والسيادة».. ليأتي رد الدكتور محمد جواد رضا بقوله: «معضلة أن تكون عشائرياً وديمقراطياً في وقت معاً.. الديمقراطية رابطة مجتمعية واسعة تؤدي الى المواطنة، في حين أن العشائرية أو القبائلية هي رابطة ضيقة بقيم ومصالح لا ضمانة على تكاملها مع المصلحة الوطنية العليا».

قبل أن أميل شخصياً الى رأي الدكتور محمد رضا.. أوافق الكاتب السابق جزئياً باعتبار القبيلة قد تمثل خزّانة قيم كالشهامة والكرم والعفة.. أما أن تكون حاملة لواء الحرية والسيادة فهذا أمر يجسد الزيف والتشظي، على العكس من الانتماء الى الدولة الذي يمثل الطريق الحقيقي إلى الازدهار والنماء والسيادة والأمن والوحدة، فالقبيلة لا تعني ذلك بقدر ما تعني الذاتية.

emadk325@yahoo.com

قطرة انتماء
القدوة الحسنة

أحمد محمد راجح

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية التي ستجرى في ٢٧ ابريل ٢٠١١م صعد المشترك من خطابه ولا بأس من البحث عن مصلحة من خلال الخطاب السياسي الموجه للناس لإقناعهم بما تريد الوصول إليه، لكنه هذه المرة لم يكن موفقاً في خطابه ولم يمتلك الحجة الكافية في طرحه لوجهة نظره ليقنع الناس بها فخانه ذكاؤه، وقد جاء ذلك برأيي في مسألتين هما:

الأولى: عند قوله من خلال ممثليه بمجلس النواب وهم يرتدون وشاحات الاحتجاج – بأن قانون الانتخابات الذي تم إقراره قانون غير صالح لإجراء الانتخابات وسيسمح بالتزوير، وبطبيعة القوانين وما يجري حولها من نقاشات وحوارات وتشكيل لجان، فقد جرى عليه كل ذلك وتم التصويت عليه من قبل نواب المعارضة والموالاة والمستقلين مادة مادة وخرج بهذا الشكل ولم تجر سوى عملية التصويت النهائية التي تعد برأيي عملاً إجرائياً ليس الا، لأنها تحصيل حاصل لما جرى للقانون، لأن التصويت النهائي على القانون لم يغير من نصوص القانون ولم يضف عليه أو ينقص لا بالاضافة ولا بالحذف، وهذا يعد نكوثاً من قبل نواب المشترك، وقد جرجر نواب المشترك ويجرجرون نواب الحاكم وراءهم الى حيثما يريدون وكيفما يريدون، وكان على الموالاة تتبع أثر المعارضة في كل شيء رغم امتلاكها للأغلبية.. وهذا شيء محير بالنسبة لي لأني لم أعد أعرف لم الانتخابات التي تجري والسعي الحثيث للحصول على أغلبية؟.. أليست هذه الأغلبية من أجل تنفيذ برنامج الحزب الذي طرحه أثناء الانتخابات.. أفيدونا أفادكم الله.

الثانية: مسألة توقيف الاخ محمد غالب أحمد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وهو أيضاً عضو في المشترك وإثارتها في مختلف الأماكن وجعلها قضية العام، وكنا نسمع دائماً ونقرأ من المشترك بأنه الباحث والمنادي بالدولة المدنية الحديثة التي تحكمها القوانين لا الأمزجة والأهواء وكنا نفرح بهذا الطرح ونصفق له.. غير أن الأمر هذا اختلف بسبب أن من تم توقيفه أحد أعضاء المشترك وبذلك– من وجهة نظرهم– فإن المسألة ستكون مختلفة لأن تطبيق القانون جاء على أحدهم حتى وان تم العبث بالثوابت ونحن من أنصار تطبيق القانون نقول لهم: اتركوا فرصة للقانون ليحكم ويقول كلمته أيها المطالبون بسيادة القانون لتقدموا للناس القدوة الحسنة بالمواطنة المتساوية – حسب تعبيركم– .. ولن نذهب معكم ونجاريكم ونقول لكم إنكم على باطل وإنما نقول اصلحوا مع الحاكم والمستقلين في مجلس النواب الباطل ان وجد إذا كانت لديكم نية..

كل اثنين
ربع بيضة للنفر

أحمد التميمي

ونحن في بداية العام الميلادي ٢٠١١م نحب ان نذكر الاجيال بأن هناك أياماً سوداً مرت على آبائهم وأمهاتهم قبل تحقيق الوحدة، عاش فيها المواطن حياة البؤس والخوف، ولعل الاشارة التي نقتطفها هنا من ذلك الزمن المر هي تذكير فقط للناسين منهم «المتقنفزين» في أيامنا.

في يناير من عام ١٩٧١م دخلت البلاد يوم البدء بالعمل بالخطة الثلاثية للتنمية التي استهدفت تأميم الشركات الخاصة وإقامة القطاع العام وإلغاء الملكية الخاصة، وهي أول تجربة للتخطيط الاقتصادي نحو حركة الاقتصاد الاشتراكي في دولة فقيرة تعيش صراعات سياسية ومذابح سنوية وشهرية..أصبح الاقتصاد الوطني ربع بيضة لكل مواطن طبقي غيور صفق لتخفيض الراتب واجب (واجب علينا واجب).. وجرت التخفيضات على كل الناس المشاركين في مسيرات التخفيض وغير المشاركين.

الموظف الذي كان يتحصل على راتب شهري ٢٥-٥٠ ديناراً (العملة السائدة حينها) يخفض وينقص الى ٢٠٪ للمتزوجين و٢٥٪ لغير المتزوجين. الموظف الذي يتحصل على راتب خمسين ديناراً الى خمسة وسبعين يخفض الى ٤٠٪ للمتزوجين و٦٠٪ للعزاب..فرّ الكثير من البلاد بجلودهم، موظفون يمتلكون خبرات إدارية وعملية واستقروا في دول الجوار بخبراتهم ومؤهلاتهم الى أن جاءوا يوم الوحدة.

اخي المكلف: الفترة القانونية لتقديم الاقرارات الضريبية لضريبتي الارباح التجارية والصناعية والمهن الحرة هي يناير-ابريل من كل عام
فبادر اخي المكلف بتقديم اقرارك الضريبي في الموعد القانوني حتى لاتتعرض للغرامات القانونية بعد هذا الموعد
الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون : ٢٦٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye
TAX AUTHORITY